

دور المحدد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن الـ21م

*The role of the military determinant in influencing the strategic performance of Russia in the 21<sup>st</sup> century*

ميلود عامر حاج

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر  
algerpolicy@gmail.com

عبد الكريم سبع \*

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر  
مخبر بحث في تحليل السياسات الشرق أوسطية، الجزائر  
seba.abdelkarim@enssp.dz

تاريخ الإرسال: 2020 / 09 / 07 \* تاريخ المراجعة: اليوم / الشهر / السنة \* تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

**ملخص:**

تسلط هذه المقالة الضوء على دور المحدد العسكري في التأثير على فعالية الأداء الاستراتيجي لروسيا الآخذ في التعاضم منذ مطلع القرن الـ21م، وهي تهدف إلى تبيان أثر المحدد العسكري على العودة القوية للدور الاستراتيجي لروسيا من خلال الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات العسكرية إضافة إلى تقديم معطيات بالأرقام للتدليل على التطور الحاصل في المجال العسكري لروسيا، وتهدف هذه المقالة ثانيا إلى تزويد الباحثين المتخصصين في دراسة السياسة والاستراتيجية الروسية بمعلومات حول المحدد العسكري لروسيا نظرا لقلّة المصادر العربية التي تتطرق لهذا الموضوع. وينبغي الإشارة إلى أنه تم الاستعانة لمعالجة موضوع المقالة بمجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الوصف والتحليل إضافة إلى أداة المقارنة.

**الكلمات المفتاحية:**

روسيا، العقيدة العسكرية، الانفاق العسكري، القدرات العسكرية، الانتشار العسكري.

**Abstract:**

*This article sheds light on the role of the military determinant in influencing the effectiveness of the strategic performance of Russia, which has been increasing since the beginning of the 21<sup>st</sup> century, it aims demonstrate the impact of the military determinant on the strong return to the Russian strategic role by relying on a set of military indicators in addition to providing data by numbers to demonstrate the development in the military field in Russia, secondly this article aims to provide researchers specialized in studying the Russian issue with information about the military dimension of Russia due to the lack of Arab sources that address this topic. It should be noted that a set of methodological tools represented in description and analysis in addition to a comparison tool was used adressed the topic of the article.*

**Keywords:**

Russia, Military doctrine, Military spending, Military capabilities, Military deployment.

**مقدمة:**

\* المؤلف المرسل

مع نهاية العقد الأول من القرن الـ21م شهد الدور الاستراتيجي الروسي عودة قوية إلى الساحة العالمية، ما حمل تهديدا لنظام الأحادية القطبية الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت أركانه بشتى الوسائل منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وقد كان من أهم مظاهر العودة القوية لروسيا حرب الأيام الخمسة بينها وبين جورجيا سنة 2008، مروراً بالأزمة السورية والدور المستميت لروسيا في الدفاع عن النظام السوري منذ بداية الأزمة والذي انتهى سنة 2015 بتدخل عسكري مباشر لتوفير غطاء جوي لنظام بشار الأسد في مواجهة مختلف الفصائل المسلحة، وهي أول عملية عسكرية من نوعها تقوم بها روسيا خارج نطاقها الاقليمي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، دون تناسي الأزمة الأوكرانية سنة 2014 وما تبعها من حديث في مختلف علب التفكير ومراكز صنع القرار عن نذر حرب باردة جديدة بين الغرب وروسيا خصوصا بعد اقدم الأخيرة على ضم شبه جزيرة القرم والتي كفل ضمها لروسيا استمرار تواجد قواتها في البحر الأسود ومنه النفاذ إلى باقي البحار ومحيطات العالم.

وقد ساهمت العديد من العوامل في عودة روسيا إلى لعب أدوار عالمية مشابهة لتلك التي كان يقوم بها الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة سواء كانت عوامل خارجية مثل انحسار القوة الأمريكية بفعل الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بالإضافة إلى اتجاه النخب الجديدة الواصلة إلى سدة الحكم في البيت الأبيض سنة 2009 والمتمثلة في ادارة باراك أوباما نحو انتهاج استراتيجية جديدة مخالفة لاستراتيجية المحافظين الجدد قوامها أسبقية الشؤون الداخلية عن الخارجية واعتماد التعددية في السياسة العالمية بدل الاحادية التي كلفت الولايات المتحدة تكاليف باهظة، وهناك عوامل داخلية ذات العلاقة بروسيا تتعلق بالدور الذي لعبته مجموعة من المحددات في استعادة روسيا لدورها الاستراتيجي ومكانتها العالمية وفي مقدمتها المحدد العسكري والذي سيجري التركيز على دراسته في هذا البحث انطلاقا من الاشكالية التالية:

### كيف ساهم المحدد العسكري في العودة القوية للدور الاستراتيجي الروسي العالمي بالقرن الحادي والعشرين؟

وكإجابة مؤقتة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية قيد الاختبار:

- قوة الدور الاستراتيجي الروسي تتحدد على ضوء توظيف النخب الحاكمة في روسيا لمجموعة من المحددات وفي مقدمتها المحدد العسكري.

وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- كلما كان هناك تحول في العقيدة العسكرية الروسية كلما انعكس ذلك على طبيعة الدور الاستراتيجي لروسيا.
- كلما زاد الانفاق العسكري الروسي كلما زادت فعالية الأداء الاستراتيجي لروسيا.
- كلما تراجع كفاءة القدرات العسكرية الروسية كلما انعكس ذلك بالسلب على أدوار روسيا الاستراتيجية اقليميا ودوليا.
- كلما وسعت روسيا من نطاق انتشارها العسكري كلما أدى ذلك إلى تعاضم أدائها الاستراتيجي.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المحدد العسكري من أجل اثبات أهميته في تفسير أي دور استراتيجي يمكن أن تلعبه روسيا سواء كان ذلك على المستوى الاقليمي أو الدولي، بالإضافة إلى أن الهدف من البحث يهدف إلى تقديم مجموعة من المعطيات العسكرية بخصوص روسيا وهذا نظرا لوجود نقص في المراجع

العربية التي تعنى بهذا النوع من المعطيات، وبالتالي سيتم دراسة موضوع دور المحدد العسكري في التأثير على فعالية الأداء الاستراتيجي الروسي من خلال مجموعة من المؤشرات عبر المحاور البحثية التالية:

1- العقيدة العسكرية الروسية

2- الانفاق العسكري لروسيا

3- القدرات العسكرية الروسية

4- الانتشار العسكري الروسي

من الناحية المنهجية ونظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها الموضوع تم الاستعانة في معالجته بمجموعة من الأدوات المنهجية والتمثلة في أداتي الوصف والتحليل إضافة إلى أداة المقارنة.

### 1. العقيدة العسكرية الروسية:

صيغت العديد من التعاريف للعقيدة العسكرية فمنها من عرفها على أنها: "تمثيل ملموس لنظام الاعتقاد المؤسسي للجيش فيما يتعلق بكيفية فهم الجيش والاستعداد له (وعلى الأقل نظريا) للقيام بأنشطة عسكرية" (مزياني، 2020، ص535)، وعرفت كذلك على أنها رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية" وهي أيضا: " كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تستخدمها القوات المسلحة سلما وحربا"، وعرفها آخرون بكونها: "خطط وأفكار الدولة حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلام" أو بتعبير آخر "مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير اعداد القوات لتلك الحرب"(بلخيرات، 2018، ص-196).

أما فيما يتعلق بالعقيدة العسكرية الروسية فقد شهدت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي أربع وثائق للعقيدة العسكرية واحدة في التسعينيات من القرن الفارط بعهد الرئيس بوريس يلتسن **Boris Yeltsin** وثلاثة في القرن الحادي والعشرين، وسيجري التطرق إلى وثائق العقيدة العسكرية جميعها بما فيها وثيقة 1993، ومن ثم المقارنة بين هذه الوثائق لاستنباط التغيير الحاصل في مضمون وثائق العقيدة العسكرية الروسية وكيف انعكس على الأداء الاستراتيجي لروسيا.

### 1.1. العقيدة العسكرية الروسية 1993:

كانت وثيقة العقيدة العسكرية الروسية لسنة 1993 بمثابة الرؤية الجديدة للنخب الحاكمة في روسيا وعلى رأسهم الرئيس بوريس يلتسن، وقد صدرت بتاريخ 03 نوفمبر 1993 حيث تتكون من مقدمة وثلاثة أقسام على النحو الآتي (الصباح، 2017، ص- ص109-110):

- الأسس السياسية للعقيدة
- الأسس العسكرية التقنية
- الأسس الاقتصادية للعقيدة.

وقد كانت هذه العقيدة بمثابة القطيعة عن الفكر الاستراتيجي السوفيتي الذي كان سائدا في حقبة الحرب الباردة والذي كان فيه الصراع مع الغرب هو محور العقيدة العسكرية السوفيتية، فقد تم التخلي في العقيدة الروسية لما بعد الحرب الباردة عن المفهوم الماركسي اللينيني في البيئة الدولية وتم الاعتماد على مفهوم تقليدي يقوم على أن احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى في المجتمع الدولي، كما تم التخلي عن فكرة المواجهة الاستراتيجية العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية ما تسبب في احداث تغيير في قواعد بناء القوات المسلحة

حيث أصبح بناء القوات المسلحة يتم لأغراض دفاعية فقط وليس كما كان سائدا في فترة الحرب الباردة أين كان يتم بناؤها يتم مقارنة بقوات العدو (توفيق، 2008، ص- ص32-33).

ضف على أن من أهم مزايا العقيدة العسكرية الروسية لسنة 1993 هو تراجع الولايات المتحدة والمؤسسات الغربية وعلى رأسها حلف الشمال الأطلسي من سلم التهديدات بالنسبة لروسيا، بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي لم يعودا بمثابة الاعداء الفعليين لروسيا وبالمقابل تم التركيز على تهديدات أخرى سيما ما تعلق بالحركات الانفصالية الداخلية واتجاه بعض دول الكومنولث للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي (مهدي، جويلية 2014، ص141)، وكان لتراجع اهتمام روسيا بالغرب كتهديد أممي تجليات واضحة على أرض الواقع، فقد أقدمت روسيا على تقديم تنازلات منفردة، حيث اتجهت نحو النزاع المنفرد للسلاح الاستراتيجي والسعي إلى التعاون العسكري بالاضافة إلى استمرار روسيا في سياسة الانفتاح على حلف الشمال الأطلسي (قلعجية، 2016، ص- ص34-35)، وهذا ما شجع الغرب على المغالاة في اذلال روسيا بقيام الولايات المتحدة بتوسيع مظلتها الامنية من أجل تطويق روسيا عبر ضم دول على حدود روسيا إلى حلف الناتو ناهيك عن القيام بأعمال عسكرية في الفضاء السوفيتي ضد الصرب دون إقامة أدنى اعتبار لروسيا (السامرائي، 2014، ص- ص115-116) أما فيما يخص السلاح النووي فهي حافظت على حق الاستخدام الاول للأسلحة ولكن كخيار أخير (مهدي، ص 142).

وعلى العموم يمكن القول أن عقيدة روسيا العسكرية سنة 1993 كانت انعكاس لحالة الضعف الذي أصيبت به روسيا في التسعينيات من القرن الماضي، ومن يدقق في مضمون الوثيقة يتراءى له وكأنها صيغت من أجل طمأنة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بأن روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي لا تسعى للبحث عن أي دور استراتيجي عالمي ولا يمكن استبعاد هذا الفرض خصوصا إذا ما تم استحضار السياق الزمني لصدور الوثيقة والذي جاء بعد مدة ليست بطويلة من اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمها كل من الرئيسين جورج بوش الاب وبوريس يلتسن بتاريخ 1 فيفري 1992 والتي كان من أهم محاورها إزالة آثار العداء الذي كان مستتبا في الحرب الباردة وإقامة علاقات صداقة وتعاون (قلعجية، ص 34).

## 2.1. العقيدة العسكرية الروسية 2000:

جاءت العقيدة العسكرية الروسية سنة 2000 كرد فعل على السياسات الغربية والأمريكية خصوصا في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلة حالة الضعف الاستراتيجي لروسيا في فترة حكم بوريس يلتسن من أجل خلق واقع جيوبوليتيكي جديد لا يكون بعده لروسيا أي دور إقليمي أو عالمي، وتعتبر هذه العقيدة هي أول عقيدة تصدر في ظل فترة حكم فلاديمير بوتين Vladimir Putin والذي جاء برؤية جديدة لروسيا مبنية على جملة من المبادئ أهمها (قلعجية، ص47):

- التخلص تدريجيا من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل فيها مع روسيا الاتحادية باعتبارها الطرف المغلوب.
- إذا استمر توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا باتجاه حدود روسيا الاتحادية ستعمل روسيا على دعم الترابط مع دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول.
- روسيا تعارض الاحادية القطبية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحماية حقوق الانسان... الخ.

وقد كانت العقيدة العسكرية لسنة 2000 تعبير عن طموح روسي جديد وتمرد على واقع أراد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فرضه على روسيا، والدليل هو تركيز هذه العقيدة على التهديدات الامنية التي أصبح يخلقها الغرب على حدود روسيا وفنائها الخلفي الذي يعتبر ساحة نفوذ بالنسبة لها عبر سياسات التطويق الجيوبوليتيكي من خلال توسيع قواعد حلف الشمال الأطلسي، ضف على العمليات التي تنفذها قوات الحلف في مجال روسيا الجوي بكوسوفو والبوسنة ضد صربيا، كما أولت روسيا اهتماما كبيرا بالسلاح النووي حيث

وسعت من دوائر استخدام هذا السلاح ليشمل مختلف التهديدات الأمنية سواء كانت صادرة عن الناتو أو غيره (مهدي، ص146) بعكس عقيدة 1993 التي قصرت استخدام السلاح النووي ضد توسيع حلف الشمال الأطلسي. أما أهم اضافة في العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2000 فقد كانت عودة اهتمام روسيا بالانتشار العسكري خارج المحيط الاقليمي، فقد وسعت هذه العقيدة من البعد الجيوبوليتيكي لاستخدام الأسلحة التقليدية لتشمل التدخل في مناطق بعيدة في حال طلب الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين (مهدي، ص148)، وسيجري التطرق لهذا بالتفصيل في المحور الأخير المتعلق بالانتشار العسكري الروسي.

### 3.1. العقيدة العسكرية الروسية 2010:

تعتبر العقيدة العسكرية الروسية الصادرة في سنة 2010 ثالث عقيدة عسكرية في عهد روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وقد صدرت في فترة حكم الرئيس ديمتري ميدفيدف Dmitri Medvedev، بحيث تتضمن مقدمة توضيحية للمفاهيم الأساسية الواردة في الوثيقة وثلاثة أقسام أساسية؛ قسم متعلق بالمخاطر والتهديدات العسكرية وقسم يتعلق بالسياسة العسكرية لروسيا الاتحادية، أما القسم الأخير فيتطرق إلى الدعم الاقتصادي والعسكري التقني لمستلزمات الدفاع (الصباح، ص111).

وقد جاءت هذه العقيدة على اثر مجموعة من التطورات الاستراتيجية العالمية سيما ما يتعلق بمحيط روسيا القريب، حيث أولت اهتماما بضرورة استعادة مكانتها في منطقة الكومنولث مستغلة تراجع وانحسار النفوذ الأمريكي بالمنطقة بعد قيام مجموعة من دول المنطقة بإجباره على اجلاء قواعده العسكرية من أراضيها على غرار أوزبكستان وقيرغيزستان (مهدي، ص 151)، وقد كان حلف الشمال الاطلسي على رأس قائمة اهتمام العقيدة حيث تم وصفه بمثابة الخطر بالنسبة للأمن القومي الروسي، خصوصا وأنه أصبحت تسند له مهام عالمية تستخدم في انتهاك القانون الدولي وتوسيع عضويته لتضم دولا على حدود روسيا، وأشارت العقيدة أيضا إلى المخاطر الناتجة عن انتشار قوات أجنبية أو أي أنظمة دفاع استراتيجية على الأراضي المجاورة لها - في اشارة واضحة لبرنامج الدرع الصاروخي الأمريكي- كما أولت العقيدة اهتماما بضرورة تطوير التعاون الامني والعسكري الاقليمي عبر تطوير منظمة معاهدة الأمن الجماعي (Giles, February 2010).

ونتيجة لبعض الخسائر التي تكبدها الجيش الروسي سنة 2008 في حربه مع جورجيا فقد أكدت العقيدة الجديدة على ضرورة تطوير المؤسسة العسكرية وتحديثها، وبخصوص استعمال السلاح النووي فعقيدة 2010 وسعت من حدود استعمال ترسانتها النووية في حال تعرضها لأي اعتداء هي أو أحد حلفائها بسلاح نووي أو غيره (مهدي، ص152)، على عكس العقيدة العسكرية لسنة 2000 التي اقتصر استخدام السلاح النووي فيها فقط في حال تعرض روسيا لهجوم نووي، وعلى عكس عقيدة 2000 حيث كان استعمال القوات العسكرية خارج الحدود يتم في حال طلب الأمم المتحدة ذلك، ففي عقيدة 2010 أصبح يتم استخدام القوات العسكرية خارج الحدود من أجل حماية مصالحها ومواطنيها ومساندة السلم والأمن الدوليين بما يتوافق والقانون الدولي(مهدي، ص152).

### 4.1. العقيدة العسكرية الروسية 2014:

رغم التشابه الكبير بين هذه العقيدة والعقيدة السابقة إلا أنها كانت تحظى ببعض الاستثناءات التي كانت كفيلة لتتدر عن بداية عهد روسي جديد سيما في ظل التطورات العالمية والتحديات التي بدأت تشهدها علاقات روسيا مع الغرب على إثر الأزمة الأوكرانية والتي دفعت بعض مراكز الدراسات وصنع القرار إلى الحديث عن نذر حرب باردة جديدة، فقد تخلت العقيدة عن نهج التعاون مع حلف الشمال الأطلسي وفي المقابل أكدت على ضرورة التعاون مع منظمة تعاون شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وكذلك الشركاء في رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا (Sinovets, Renz, July2015,p.p1-2).

اتجهت عقيدة 2014 نحو توسيع الفصل الخاص بالتهديدات ليشمل التهديدات الإرهابية، والتأثير السياسي على سكان روسيا، ضف على اهتمامها بما يسمى بمجال نفوذها الحيوي على الرغم من أنها لم تقدم تحديد واضح ودقيق له، وأشارت العقيدة أيضا إلى استعداد روسيا لمواجهة "الضربة العالمية الجديدة" عبر الردع الاستراتيجي بأسلحة تقليدية عالية الانتشار، أما أهم تطور في العقيدة فكان إدراج القطب الشمالي ضمن مجال اهتمامها الحيوي وهذه أول مرة يتم فيها الإشارة لهذه المنطقة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي (Sinovets, Renz,p4)، ما كان انذارا على تحول المنطقة إلى ساحة صراع حيو-استراتيجي بين القوى العالمية، وهذا ما جعل العقيدة تؤكد على ضرورة زيادة عدد القطع البحرية في القطب الشمالي.

من خلال اجراء مقارنة بين وثائق العقيدة العسكرية الروسية الصادرة منذ سنة 2000 وصولا إلى وثيقة 2014 مع وثيقة العقيدة العسكرية الصادرة سنة 1993، يتضح أن هناك تحول في الفكر العسكري لروسيا وهذا التحول تزامن مع تغير النخب الحاكمة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بوصول نخب حاكمة جديدة لها رؤى وتطلعات تقوم على ضرورة استعادة روسيا لمكانتها العالمية، وقد انعكس هذا التحول في العقيدة العسكرية على أرض الواقع عندما اتجهت نحو توسيع نطاق عملياتها العسكرية ليشمل التدخل في مناطق خارج محيطها الاقليمي والأزمة السورية خير دليل على ذلك، ضف على استعادة الانتشار العسكري في بعض المناطق الاستراتيجية ما ساهم في تغيير موازين القوى العالمية ومن أجل بلوغ هذا الهدف أكدت وثائق العقيدة العسكرية لسنتي 2010 و2014 على ضرورة تحديث المؤسسة العسكرية حتى تكسبها القدرة على الأداء.

## 2. الاتفاق العسكري لروسيا:

يعتبر الاتفاق العسكري أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس قوة الدول من الناحية العسكرية والتي أيضا قد تلعب دورا كبيرا في التأثير على الأداء الاستراتيجي لأية دولة، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى الاتفاق العسكري الروسي ومقارنته مع الأدوار الاستراتيجية لروسيا بالقرن الحادي والعشرين. وقبل معاينة الاتفاق العسكري لروسيا بالقرن الحالي وجب الإشارة إلى أن الاتفاق العسكري الروسي في سنوات التسعينيات من القرن العشرين وهي التي توصف بفترة الضعف وانحسار القوة الروسية قد شهد تراجعا كبيرا، حيث إنهار من 300 مليار دولار في نهاية الحرب الباردة (Sinovets, Renz,p6) إلى ما دون 18.1 مليار دولار سنة 1998 (Skons,Wein Traud and Others, 2000,p247)- سنة الأزمة الاقتصادية الروسية- في حين أنه بنفس السنة كانت كل من المملكة المتحدة وفرنسا والصين تنفق 46.8 و60 و29.9 مليار دولار على التوالي (Sinovets,Renz, p6).

لكن مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم والذي تزامن مع تعافي الاقتصاد الروسي وتحسن الناتج المحلي الروسي (GDP) (Sinovets,Renz, p4) بسبب ارتفاع أسعار النفط شهد الاتفاق الدفاعي لروسيا تحسنا، والذي بدأ يتضح جليا بداية من عام 2004م بعد أن بلغ حجم الانفاق 19.4 مليار دولار (Skons, Omitoogun and Others, 2005,p318) متجاوزا حجم الانفاق لسنة 1998م وواصل ارتفاعه سنة

2005 ليبلغ 21.0 مليار دولار (Stalenheim,Fruchat,2006,p302) ومن ثم 34.7 مليار دولار سنة 2006 (Stalenheim,Perdomo,skons,2007,p178)، وفي سنة 2008م حقق الانفاق العسكري لروسيا أعلى ارتفاع له بالعقد الأول من القرن الـ21م بحجم انفاق يقدر بـ58.6 مليار دولار (Perlo-Freeman,Perdomo and Others,2009,p180)، وهذا يمكن تفسيره بالحرب التي خاضتها روسيا في نفس السنة مع جورجيا على خلفية أزمة أوسيتيا الجنوبية. ورغم الزيادة الكبيرة التي شهدتها الانفاق الدفاعي الروسي بالعقد الأول من القرن الحالي إلا أنها تعتبر قليلة مقارنة مع الزيادة التي شهدتها الانفاق مع مطلع العقد الجديد سيما سنة 2012 حيث بلغ 90.7 مليار دولار (Perlo-Freeman,Skons and Others, April2013,p2)، وهذا يأتي بسبب سياسات الإصلاح العسكرية التي أعلنتها روسيا في سنة 2008 بسبب الخسائر التي تكبدها الجيش الروسي في حربه مع جورجيا.

فقد هدفت الإصلاحات العسكرية التي باشرتها روسيا في عهد وزير الدفاع الأسبق **أناتولي سيرديوكوف Anatoly Serdyukov** إلى تحديث 70% من المعدات والتكنولوجيا العسكرية بحلول سنة 2020، وزيادة الكفاءة العامة وفعالية التكلفة للقوات المسلحة (Sinovets,Renz,p4)، أما أهم مشروع أعلنته روسيا في إطار سياسات الإصلاح والتحديث كان برنامج الانفاق الحكومي SAP (2020-2011) الذي سيجري التطرق له بالتفصيل في المحور القادم عند الحديث عن القدرات العسكرية الروسية.

وقد كان لهذا الارتفاع الذي شهدته الانفاق العسكري لروسيا انعكاس كبير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في بعض القضايا والملفات الدولية على غرار الأزمة الأوكرانية والسورية، فالتطور الكبير الذي شهدته القدرات العسكرية الروسية نتيجة الميزانية الدفاعية الكبيرة التي تم تخصيصها في سبيل ذلك منذ أن باشرت روسيا مشاريع الإصلاح العسكري، مكنت روسيا من المشاركة في سلسلة من العمليات بواسطة جيشها أوائل عام 2014، فقد سيطرت قوات المشاة البحرية الروسية والقوات الخاصة والقوات المحمولة جوا على شبه جزيرة القرم بسرعة، ما أعطى للعالم نظرة عن قوة التطور الحاصل في الجيش الروسي مقارنة بسنوات مضت، ضف على ذلك الدعم الذي قدمته للنظام السوري (Defense Intelligence Agency,2017,p13)، فقد قامت روسيا بتنفيذ أول عملياتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 2015 في إطار الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية الذي يصطلح على تسميته (داعش).

وللتدليل على أهمية ودور الانفاق العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا، لا بد من الإشارة إلى تراجع روسيا في ترتيب الدول الأكثر انفاقا سنة 2015 نتيجة العقوبات الغربية التي فرضت تكاليف باهظة الثمن على روسيا نتيجة ما يصفه الغرب بالسياسات العدائية تجاه أوكرانيا، والتي تسببت في تراجع قيمة الروبل الذي تزامن كذلك مع انهيار أسعار النفط (Aleksashenko,December2016,p10) ما تسبب في تخفيض روسيا لانفاقها الدفاعي، وهذا دليل آخر على اهتمام الغرب بالانفاق العسكري لروسيا والذي أتاح لها تطوير قدراتها العسكرية ونشرها في مناطق عدة من العالم. وقد بلغ الانفاق العسكري لروسيا سنة 2015 ما مقداره 66.4 مليار دولار بعبء 5.4% (Perlo-Freeman,Fleurant and Others, April2016,p2) بينما كان في سنة 2014 حجم الانفاق يقدر بـ84.5 مليار دولار (perlo-Freeman,Fleurant,and Others, April2015,p2) وهذا ما يفسر إيقاف روسيا لعملياتها العسكرية بسوريا سنة 2016.

وعلى الرغم من تراجع الانفاق الدفاعي الروسي منذ سنة 2015م وإلى غاية الوقت الراهن إلا أنه ما يزال متفوقا على أعلى نسبة بلغها في العقد السابق، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال (الجدول رقم1) الذي يلخص أرقام الانفاق العسكري الروسي منذ سنة 2004 وإلى غاية 2019.

### 3. القدرات العسكرية الروسية:

تعتبر القدرات العسكرية مسألة مهمة بالنسبة لدولة مثل روسيا مترامية الأطراف، سيما وأنها كانت محل أطماع العديد من الغزاة على مر التاريخ، بل إن الذاكرة الروسية ما زالت تستحضر بمرارة ويلات الغزو الألماني

النازي في الحرب العالمية الثانية بعد انقلاب الرايخ الألماني أدولف هتلر **Adolf Hitler** على اتفاق (مولوتوف – روبنتروب)، صف على أن القوة العسكرية كانت هي أحد أهم معالم الصراع والتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب الباردة، ولا أدل على أهمية القدرات العسكرية بالنسبة لروسيا من المقولة التي قالها القيصر الروسي ألكسندر الثالث الذي قال: "ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها وأسطولها" (باييف، 2010، ص145).

وقبل التطرق إلى طبيعة وحالة القدرات العسكرية الروسية في القرن الحالي لابد من التعرّيج على وضع وحالة المؤسسة العسكرية في فترة التسعينات من القرن المنصرم، حيث تميزت هذه المؤسسة بحالة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت كارثية ومرد هذا إلى سببين رئيسيين هما:

- الإزمات الاقتصادية التي طالت روسيا والتي فرضت على النخب الحاكمة خفض ميزانيات الإنفاق الدفاعي مما انعكس على قدرات المؤسسة العسكرية (Defense Intelligence Agency, p10).
- العلاقة السيئة بين الرئيس بوريس يلتسن وقادة المؤسسة العسكرية (Sinovets, Skons, p4).

وعلى اثر هذين العاملين استشرى الفساد داخل الجيش الروسي وأصبح يتم بيع المعدات العسكرية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي بالسوق السوداء وقد شملت المعدات العسكرية التي تم بيعها حتى مكونات القنابل الذرية، كما تكونت علاقات بين الجيش والعصابات حيث أصبح مسؤولا عن تزويدها بالعناصر المطلوبة، كما تسببت الإزمات الاقتصادية التي طالت روسيا في انخفاض رواتب الضباط وبل وتأخرها أحيانا أخرى ما أدى إلى تقليص الجيش حيث أن ما يزيد عن مليون عسكري عادوا إلى بيوتهم دون ضمانات اجتماعية (جودة، 2016، ص70)، وقد كان نتيجة هذا الإهمال والتسيب الذي أصاب الجيش الروسي هو هزيمة روسيا في حرب الشيشان الأولى، وعلى اثر هذا أطلقت روسيا العديد من المشاريع الإصلاحية ولكن أجداها كان في القرن الحالي مع صعود فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم وإطلاق مشاريع إصلاحية.

ولكن بداية التغيير في هيكل الجيش الروسي كانت عقب الإصلاحات التي باشرتها موسكو في عهد وزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف بعد الحرب الروسية – الجورجية التي أبانت على العديد من نقاط الضعف داخل الجيش الروسي، فمن الآثار السلبية التي تركت انطبعا سلبيا لدى صناعات القرار حول الجيش الروسي بعد حرب الخمسة أيام سنة 2008 ما يلي (Defense Intelligence Agency, p.p12-13):

- أخطأت الضربات الجوية والمدفعية أهدافها.
- اضطر قائد الجيش الروسي إلى اللجوء إلى الهاتف الخليوي للاتصال بالقيادة العليا.
- فقدان بعض الطائرات في الحرب.

ومن أهم الإصلاحات التي طالت الجيش الروسي كان التخلي عن نموذج التعبئة الجماهيرية السوفيتية، أي الاعتماد على الجيش الاحترافي، فقد انتهجت روسيا خطة تقوم على اضافة 50.000 من أفراد الخدمة العسكرية سنويا إلى القوات المسلحة، وهو ما جعل الخدمة العسكرية خيارا جذابا، وقد تسببت الإصلاحات في تراجع عدد أفراد القوات المسلحة الروسية من مليون جندي سنة 2010 إلى ما يقارب الـ800 ألف جندي سنة 2015 (Golts, Kofman, June 2016, p9)، كما باشرت روسيا منذ سنة 2011 ما أصطلح على تسميته ببرنامج التسليح الحكومي SAP بهدف تحديث القدرات العسكرية الروسية وقد خصص لذلك مبلغ 19.4 تريليون روبل بما يعادل 285 مليار دولار (Radin, Andrew ; Davis, Lynn E and Others 2019, p33) مقسمة بين أهم القطاعات العسكرية كما هو مبين في (الجدول رقم2).

بحلول عام 2013 كانت قدرات العسكرية الروسية أكبر بنسبة 50% من نظيراتها في فرنسا وكانت قد تجاوزت نظيرتها الألمانية كذلك في نفس السنة بنسبة 63%، كما أنه وحسب معلومات صادرة عن وزارة الخارجية



الأمريكية في 2 أكتوبر 2014 فقد أصبحت روسيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بعدد الأسلحة النووية والرؤوس الحربية للقوات النووية الاستراتيجية (Kaukas,2015,p.95)، وعلى العموم فروسيا حسب المعطيات التي قدمها موقع CNN الاخباري احتلت سنة 2019 المرتبة الثانية خلف الولايات المتحدة الأمريكية (<https://cnn.it/3hcaic9>) و(الجدول رقم3) يوضح القدرات العسكرية الروسية سنة 2019 مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه يمكن القول أن تعاطف الأداء الاستراتيجي العالمي لروسيا جاء تزامنا والتطور الحاصل على مستوى المؤسسة العسكرية الروسية منذ سنة 2008 مع الإصلاحات التي أطلقها وزير الدفاع آنذاك أناتولي سيرديوكوف ومن ثم خلفه سيرجي شويغو Sergei Shoigu، بالإضافة إلى برامج التحديث التي أطلقتها روسيا والتي كان أبرزها برنامج التسليح الحكومي SAP (2011-2020)، وحري بالذكر أن برنامج التسليح الحكومي المذكور كان له انعكاس على العودة القوية للانتشار العسكري الروسي في البحر الأبيض المتوسط الذي يشهد حاليا صراعا وتنافساً جيوبوليتيكيا بين عديد القوى بسبب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد قامت روسيا بإدراج قاعدة طرطوس التي تعتبر أكبر قاعدة بحرية روسية في البحر الأبيض المتوسط ضمن هذا البرنامج(رماش،2016،ص373)، وعموما فقد مكنت عمليات التحديث العسكرية روسيا من فرض ارادتها في الازمة الأوكرانية خصوصا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم ذات الأهمية الجيوبوليتيكية ما خلص روسيا من شبح العزلة الجيوبوليتيكية، علاوة على المستوى المتميز الذي أظهرته القدرات العسكرية الروسية بالأزمة السورية ما جعل الدول تتنافس لإبرام صفقات أسلحة مع روسيا كان أبرزها شراء تركيا لمنظومة الدفاع الصاروخي الروسي S-400.

#### 4. الانتشار العسكري الروسي:

كان اهتمام روسيا بالانتشار العسكري أحد أهم معالم التحول في الفكر العسكري لروسيا، وقد بدأت معالم هذا الاهتمام في البروز في وثيقة العقيدة العسكرية لسنة 2000 التي أتاحت لروسيا استخدام قواتها التقليدية خارج محيطها الاقليمي للمشاركة في عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين إذا ما طلبت منها الأمم المتحدة ذلك (مهدي،ص248)، وقد كان نتيجة هذا التحول أن وجهت روسيا قطعا من أسطولها إلى بحر العرب وخليج عدن وسواحل القرن الإفريقي تحت ذريعة مواجهة القرصنة في سواحل الصومال، والذي جاء في سياق زمني شهد تسابق العديد من الدول على اتخاذ تدابير لمواجهة القرصنة ما أبان عن عودة تنافس جيو-استراتيجي عالمي شجع روسيا على بدء أولى عملياتها ضد القرصنة في البحر الأحمر سنة 2006(جودة،96).

كما عمدت روسيا منذ مطلع القرن الحالي نحو توسيع انتشارها العسكري سيما في محيطها الاقليمي من خلال اقامة مجموعة من القواعد العسكرية، فقد وقعت في أواخر عام 2003 اتفاقية مع فيرغيزستان تسمح للطائرات الروسية باستعمال قاعدة (كانت) من أجل الهبوط، وأقامت قاعدة عسكرية في طاجيكستان سنة 2004 لمدة عشر سنوات ومن ثم عملت على تجديد الاتفاق الخاص بها سنة 2012 لمدة ثلاثين عاما، واتفقت مع كازاخستان في 30 جانفي 2013 على انشاء منظومة موحدة للدفاع الجوي(جودة،ص.ص96-97)، وأنشأت أيضا قاعدتين عسكريتين في كل من اقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عقب حربها مع جورجيا ووقعت اتفاقيات للتعاون العسكري من الاقليمين عام 2009 ولمدة 49 سنة(رماش،ص371). وبعيدا عن محيطها الاقليمي اتجهت روسيا نحو استعادة بعض القواعد العسكرية التي لم يتم استخدامها منذ الحقبة السوفيتية ومن أهمها قاعدة طرطوس البحرية التي وافق بشار الأسد سنة 2008 على تحويلها إلى قاعدة للسفن النووية الروسية بالشرق الاوسط (حمو،1أفريل2017،ص9)، وبالإضافة إلى قاعدة طرطوس أقامت روسيا مجموعة من القواعد العسكرية في سورية من أجل أن تعزز حضورها العسكري في منطقة الشرق الأوسط ومن أهمها(الحدابي،ص.ص40-41):

- قاعدة حميميم الواقعة شمال غرب سوريا والمحمية بواسطة صواريخ أرض جو بعيدة المدى ضد الطائرات إضافة إلى صواريخ كروز وطائرات عمودية من نوع S-300 و SU-30 وتضم طائرات من نوع (MI24-25).

- قاعدة الشعيرات الجوية في مدينة حمص والتي عملت روسيا على توسيع المدرجات فيها لاستيعاب الطائرات الروسية القادمة إليها، وقد ضاعفت روسيا سنة 2016 عدد الطائرات العمودية من نوع (MI-24) و (MI-35) و (MI-17/8)، ونشرت فيها لواء المدفعية الروسي رقم 120 بالإضافة إلى صواريخ توماهوك.
- قاعدة تدمر وتقع في ريف حمص الشرقي وتعد رابع أكبر قاعدة عسكرية روسية في سوريا.
- قاعدة مطار كويرس وهي ثالث أكبر قاعدة روسية في سوريا وتتمركز بها قوات برية روسية.
- قاعدة خربة رأس الوعر تقع في ريف دمشق- بئر القصب وهي ثاني قاعدة عسكرية روسية في دمشق بعد مطار المزرة الدولي.

وبالإضافة إلى قواعدها العسكرية قامت روسيا بتفعيل نشاط شركات عسكرية في بعض المناطق الساخنة وعلى رأسها ما يعرف بـ **قوات مرتزقة الفاغنر The Russian Wagner Groups** وهي شبيهة بشركة بلاك ووتر **Blackwater** الأمريكية التي اكتسبت شهرة واسعة في الحرب الأمريكية بكل من أفغانستان والعراق، ويشكل عماد شركة فاغنر العسكرية الروسية عسكريون قدامى من آسيا الوسطى والبلقان تتراوح أعمارهم ما بين 30-35 سنة وتنشط في أربع قارات (غوروجو، يناد، سبتمبر 2020، ص197).

كما أنه ومنذ أن أشارت العقيدة العسكرية الروسية لسنة 2014 إلى القطب الشمالي كمنطقة نفوذ اتجهت روسيا نحو بسط هيمنتها في هذه المنطقة منذ سنة 2015 من خلال نشر منظومة الصواريخ S-400 وقذائف مضادة للطائرات ونقل طائرات مروحية من طراز M8 و M26 إلى القطب الشمالي بالإضافة إلى اجراء تدريبات عسكرية مثل التدرجات التي أجرتها سنة 2015 والتي شارك فيها 45.000 جندي، ويعود تعاظم الاهتمام الروسي بهذه المنطقة لعدد الأسباب وأهمها (بن مشيرح، جويلية 2019، ص47):

- التجمعات السكانية الكبيرة وخصوصا بإقليمي أرخانجيلسكي **Arkhangelsk** ومورمانسك **Murmansk** - قد تبدو أهمية العامل البشري مهمة نظرا للأزمة التي تعانيها روسيا بسبب تراجع عدد السكان والذي قد يعكس بالسلب على القوات العسكرية الروسية وهنا تتضح أهمية التجمعات السكانية بالقطب الشمالي-
- أصبح طريق بحر الشمال (NSR) الذي يمتد على طول الساحل الشمالي لروسيا قابلا للملاحة.
- اعتماد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على النفط والغاز الذين يعتبر القطب الشمالي غنيا بهما.
- تعتبر روسيا الدولة الوحيدة التي لا تنتمي إلى حلف الشمال الاطلسي والتي تطل على القطب الشمالي مما يعطيه أهمية أمنية واستراتيجية كبيرة بالنسبة لها.

وفي آخر هذا المحور يمكن القول أن السياسة التي باشرتها روسيا بتوسيع انتشارها العسكري منذ مطلع القرن الـ21م مكنتها من زيادة فعالية أدائها الاستراتيجي وهذا ما كان جليا على أرض الواقع من خلال المشاركة العسكرية لروسيا في العديد من الأزمات التي شهدتها العالم وخصوصا في العقد الثاني وقد كان لهذا المتغير أثرا على موازين القوى العالمية.

## خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في المحاور السابقة وإجابة على الاشكال المطروح يمكن القول أن المحدد العسكري قد ساهم بشكل فعال في عودة وتعاظم الأداء الاستراتيجي لروسيا بالقرن الحادي والعشرين، وهذا بعد أن اتجهت النخب الحاكمة في روسيا منذ مطلع القرن الحالي إلى إعادة الاعتبار للمحدد العسكري ليتلاءم مع الرؤية الجديدة التي صاغتها هذه النخب لدور روسيا في العالم، وهذا التحول يمكن ملاحظته من خلال المقارنة بين

مضامين وثائق العقيدة العسكرية لسنوات 2000 و2010 و2014 مع مضمون وثيقة 1993 التي تم صياغتها في فترة كانت تمر فيها روسيا بمجموعة من الأزمات اضافة إلى فقدان النخب الحاكمة آنذاك للبوصلية السياسية، حيث كان مضمون وثيقة 1993 وكأنه عبارة عن رسائل طمأنة للغرب بأن روسيا لم يعد لها أي أهداف مستقبلية للقيام بأدوار من شأنها أن تعيد العالم إلى أجواء التنافس والصراع الذي كان مستتباً في فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وهذا ما جعل الفساد يدب في جسد المؤسسة العسكرية اضافة إلى تسريح العديد من أفراد الجيش الروسي ناهيك عن تلف المعدات العسكرية.. إلخ.

على المستوى العملي فقد اتجهت موسكو منذ وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم والذي جاء تزامناً مع بداية ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الانفاق العسكري الذي شهد تراجعاً كبيراً في سنوات التسعينيات، وقد استمر الانفاق العسكري في الارتفاع منذ سنة 2004 ليبلغ ذروته سنة 2012 حيث بلغ الانفاق وقتذاك 90.7 مليار دولار وهذا بسبب مشاريع الإصلاح والتحديث التي أطلقتها روسيا منذ سنة 2008 من أجل زيادة كفاءة وفعالية القوات المسلحة الروسية، وعلى الرغم من أن الانفاق العسكري الروسي بدأ يشهد تراجعاً منذ سنة 2015 بسبب العقوبات الاقتصادية الهادفة إلى تحجيم أدوار روسيا سيما بعد اقدامها على ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، إلا أنه لا يزال الانفاق العسكري يتجاوز أعلى حجم للإنفاق حققه في العقد الأول من القرن الحالي. كما عملت روسيا أيضاً على الرفع من كفاءة قدراتها العسكرية وهذا ما جعلها تنفذ أول عملية عسكرية خارج محيطها الإقليمي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي من أجل توفير غطاء جوي للنظام السوري سنة 2015 في إطار الحرب على الإرهاب وقد انعكس واقع القدرات العسكرية لروسيا على انتشارها العسكري في العالم ما مكنها من قلب موازين القوى العالمية وتحطيم أسطورة الهيمنة الأمريكية الأحادية.

في الأخير فإنه يوصى بضرورة أخذ المحدد العسكري بعين الاعتبار عند دراسة أي موضوع يتعلق بالاستراتيجية الروسية أو سياساتها تجاه دولة أو منطقة معينة كونه يعتبر أحد أهم عناصر قوة روسيا، بل حتى إنه يمكن استعمال المحدد العسكري الروسي كمؤشر لقياس ثبات وتغير سياسات واستراتيجيات القوى الأخرى تجاه روسيا، وخير دليل على ذلك هو العقوبات التي اتجهت القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على روسيا والتي كان قطاع الدفاع أهمها من أجل كبح جماح روسيا خصوصاً بعد السياسات التي انتهجتها تجاه أوكرانيا سنة 2014.

## قائمة المراجع:

### الكتب:

- باييف، بافل. 2010. القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- جودة، محمود خليفة. 2016. البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- الحدابي، الهام. القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
- حمو، جوان. (1 أفريل 2017). سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها. قطر- تركيا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

- السامرائي، محمود سالم. 2018. استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية. الأردن: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- الصباح، عبد الله علي المالك. 2017. الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991-2015). لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

#### المذكرات والرسائل الجامعية:

- رماش، يوسف. 2016. روسيا في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف. أطروحة دكتوراه. قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.

#### المقالات:

- بلخيرات، حسين. (سبتمبر 2018). التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري. *المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية*. العدد 03. ص 193-214.
- بن مشيرح، أسماء. (جويلية 2019). القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة أطلسية. *مجلة قضايا آسيوية*. العدد 01. ص 41-62.
- مهدي، انجي. 2017. تطور العقيدة العسكرية الروسية: دراسة في الدور الروسي العالمي. دراسات. العدد 04. ص 137-166.
- غوروجو، كوتولهان؛ ويناد، آزربو. (سبتمبر 2020). مرتزقة مجموعة الفاغنر الروسية. رؤية تركية. العدد 02. ص 195-212.

#### المواقع الإلكترونية:

محصل عليه يوم 2020/08/14، على الساعة: 15:00، <https://cnn.it/3hcaic9>

المراجع باللغة الأجنبية:

#### Books :

- Aleksashenko, Sergey. 2016. **Evaluating western Sanctions On Russia**, Atlantic Council, 2016.
- Golts, Alexander ; Kofman. 2016. Michael. **Russia's Military : Assessment strategy and Threat**. Washington :Center on Global Interests.
- Perlo-Freeman, Sam ; Perdomo, Catalina and Others .2009. "Military Expenditure", **Sipri Year Book 2009 Armaments Disarmament and International Security**. Sweden : Stockholm International Peace Research Institute.
- Defense Intelligence Agency. 2017. **Russia's Military Power Building a military to support Great Power Aspirations**.
- Radin, Andrew; Davis, Lynn E and Others 2019. **The Future of The Russian Military**. Santa Monica : Rand Corporation.

- Skons, Elisabeth ; loose-Wein Traub, Evamaria and Others.2000. "Military expenditure," **Sipri Year book 2000 Armaments Disarmament and international Security**. Sweden : Stockholm International Peace Research Institute.
- Skons, Elisapeth ; Omitoogun,Wuyi and Others. 2005. "Military expenditure ". **Sipri Year book 2005 Armaments Disarmament and International Security**. Sweden : Stockholm International Peace Research Institute.
- Stalenheim, Peter, Fruchart, Damien.2006 "Military expenditure." **Sipri Year book 2006 Armaments Disarmament and international Security**. Sweden : Stockholm International Peace Research Institute.
- Stalenheim, Peter ; Perdomo, Catalina ; Skons, Elisabeth.2007."Military Expenditure." **Sipri Year book 2006 Armaments Disarmament and international Security**. Sweden :Stockholm International Peace Research Institute.

#### **Reports :**

- Perlo-Freeman ,Sam; Aude Fleurant and Others.(April2015).**Trends in world Military Expenditure 2014**. Sipri Fact Sheet. Stockholm International Peace Research Institute.
- Perlo-Freeman, Sam ; Fleurant, Aude and Others.(April2016).**Trends in world Military Expenditure 2015**. Sipri Fact Sheet, Stockholm International Peace Research Institute.
- Perlo-Freeman ,Sam, Skons Elisabeth and Others.(April2013).**Trends in World Military Expenditure2012**. Sipri Fact Sheet. Sweden :Stockholm International Peace Research Institute.

#### **Journals :**

- Keir, Giles.(February,2010). The Military Doctrine of The Russian Federation 2010. **Research Review**. P1-12.
- Kaukas, Erikas.2015. The Military power of Russia's- a means for activating an expansionist policy. **Lithuanian Annual Strategic Review, N13**. P81-100.
- Sinovets, Polina ; Renz, Bettina.(July,2015). Russia's 2014 Military Doctrine and beyond : Threat perceptions Capabilities and ambitions. **Research paper. NO :117**. P1-12.

ملاحق:

**الجدول رقم 01: تطور الانفاق العسكري لروسيا (2019-2004)**

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتفاق: مليار دولار	19.4	21.0	34.7	35.4	58.6	53.3	58.7	71.9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاتفاق: مليار دولار	90.7	87.8	84.5	66.4	69.2	66.3	61.4	65.1

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

**الجدول رقم 02: توزيع نفقات برنامج التسلح الحكومي لروسيا (SAP) على أهم القطاعات العسكرية**

الفرع	حجم التخصيص (تريليون روبل)	النسبة المئوية
القوات البرية	2.6	15
البحرية	5.0	25
الجوية	4.7	24
قوات الصواريخ الاستراتيجية	1.0	5
قوات الدفاع الجوي	3.4	17
قطاعات أخرى	2.7	14
الاجمالي	19.4	100

Source : Radin, Andrew ; Davis, Lynn E and Others 2019. **The Future of The Russian Military**. Santa Monica : Rand Corporation. p.34

**الجدول رقم 03: مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث أهم القدرات العسكرية**

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	القدرات العسكرية
<u>2.141 مليون</u>	<u>3.586 مليون</u>	عدد أفراد الجيش
<u>13398</u>	<u>4000</u>	عدد القطع الجوية
<u>415</u>	<u>352</u>	عدد القطع البحرية
<u>6287</u>	<u>21932</u>	الدبابات
<u>39223</u>	<u>50.000</u>	المدرعات
<u>1056</u>	<u>3800</u>	راجمات الصواريخ
<u>4000</u>	<u>4300</u>	عدد الأسلحة النووية

Source : <https://cnn.it/3hcaic9>

• **كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:**

سبع، عبد الكريم، وميلود عامر، حاج.(2020). دور المحدد العسكري في التأثير على الأداء الاستراتيجي لروسيا في القرن الـ21م. دفاتر السياسة والقانون. المجلد 13 العدد 1 (2021). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص.ص .. - ...